

Distr.: General
19 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الأولى

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس اللجنة الأولى من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

في أثناء المناقشة العامة للجنة الأولى أدلى وفد جنوب أفريقيا ببيان باسم البلدان المشاركة في مبادرة الخطة الجديدة وهي (أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا) يتناول الإعلان الوزاري الصادر عن وزراء الخارجية السبعة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وكما تذكرون، طلب وفدي أن يجري تعميم الإعلان الوزاري كوثيقة رسمية للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وعليه، أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية للجنة الأولى.

(توقيع) دوميزانل س. كومالو

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس اللجنة الأولى من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري الصادر عن وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا

في سياق التحضير للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أجرى وزراء خارجية أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا تقييما للتقدم المحرز في مسألة نزع السلاح النووي، وتدارسوا اتخاذ تدابير أخرى من أجل تحقيق مبادرتهم المشتركة الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد نوه وزراء الخارجية إلى المحصلة الكبيرة التي أسفر عنها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ولاحظوا بارتياح مستوى الدعم الذي حظي به القرار المتعلق بالخطة الجديدة الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. كما أشاروا إلى الحوار البناء الذي استُهل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، ووافقوا على مواصلته من أجل تعجيل خطى المفاوضات على جميع الجبهات بما يفضي إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وأعرب الوزراء الراجعون للخطة الجديدة عن تصميمهم على كفالة التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ورأوا أن هذه المحصلة توفر الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي، كما رأوا أن إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح ينبغي أن يتخذ محمدا رئيسيا في تحقيق وصون الاستقرار الدولي.

وأعرب الوزراء بوضوح عن قلقهم العميق إزاء الإمكانية المستمرة لاستعمال الأسلحة النووية. وأعربوا عن ترحيبهم بالمؤشرات الدالة على قيام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بإجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما النوويتين. ولاحظوا أنه بالرغم من الإنجازات المحرزة في الماضي على صعيد التخفيضات الثنائية والانفرادية، إلا أن عدد الأسلحة النووية المنشورة والمكدسة لا يزال يُحصى بعشرات الألوف.

وأعرب الوزراء عن قلقهم أيضا إزاء عدم القيام حتى الآن باستيفاء الالتزام بتقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية والمذاهب الدفاعية. ورأوا أن قلة التقدم المحرز على هذا الصعيد تتعارض مع الالتزام القاطع الذي أبدته الدول الحائزة للأسلحة النووية

بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. واعتبروا أن ذلك يمثل في سياق نزع السلاح، إخفاقا واضحا في اغتنام الفرص التي أتاحتها بيئة الأمن في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وأعاد وزراء الخارجية تأكيد أن أي فرضية تقول بامتلاك الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة بشكل مطلق إنما تتعارض مع تكامل نظام عدم انتشار الأسلحة النووية واستمراريته، وتتعارض أيضا مع الهدف الأعم لصون السلم والأمن الدوليين.

وتطلع الوزراء السبعة إلى استئناف عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٢، الذي سيتعين على الدول أن تشرح فيها ما أحرزته من تقدم في نزع السلاح النووي ويجري فيها تقييم المسألة في سياق التقارير التي وافقت الدول الأطراف على تقديمها. ورأوا أنه لم يتحقق حتى الآن سوى تقدم محدود في تنفيذ "الخطوات" الثلاث عشرة التي أقرها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وأن خيبة الأمل تتجلى بصفة خاصة في استمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح في تناول مسألة نزع السلاح النووي واستئناف المفاوضات المتعلقة بالمواد الانشطارية، حيث أن التوقعات التي لاحت في عام ٢٠٠٠ بإحراز تقدم لم تستوف حتى الآن.

وأعرب وزراء الخارجية عن قلقهم من التحديات التي يتعرض لها نظام عدم الانتشار. وحثوا المجتمع الدولي على مضاعفة جهده من أجل تحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار، وبألا يتخذ أي خطوات تضعف من تصميمه على منع انتشار الأسلحة النووية. وحددوا دعوتهم إلى الدول الثلاث^(١) غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي تُشغل مرافق غير خاضعة للضمانات النووية، بأن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وأن تخضع مرافقها لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد وزراء الخارجية أن مشاركة المجتمع الدولي بأسره شرط محوري لصون السلم والاستقرار الدوليين وتعزيزهما. فالأمن الدولي شاغل جماعي يحتاج مشاركة جماعية. وأكدوا أن تدابير نزع السلاح النووي الانفرادية أو الثنائية تدابير مكملة للنهج المتعدد الأطراف للمعاهدة الرامي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وأكدوا أيضا أن المعاهدات الدولية في ميدان نزع السلاح التي جرى التوصل إليها بالتفاوض شكلت مساهمة أساسية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، كما أكدوا الأهمية الحاسمة في هذا السياق لدخول معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر.

(١) الهند وباكستان وإسرائيل.

وشدد وزراء الخارجية على حتمية مبدأ اللارجعة في مسألة تحديد الأسلحة. وأعربوا عن رأي مفاده أن المعاهدات الدولية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لا بد وأن تحظى بالاحترام، وأن جميع الالتزامات المنبثقة عنها لا بد أن تستوفي على النحو الواجب.

وأكد الوزراء ما تمثله معاهدة الحد من منظومات القذائف الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية من أهمية في تعزيز وصون الاستقرار الدولي، باعتبارها أساسا لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. ورأوا أن إلغاء هذه المعاهدة ينطوي على عواقب وخيمة فيما يتعلق بمستقبل الأمن العالمي. ورأوا أيضا أنه ينبغي ألا تُعرض للخطر مسألة إجراء تخفيضات إضافية في ترسانات الأسلحة النووية ذات الأمد الأقل. ودعوا جميع الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى سباق جديد للتسلح النووي أو يؤثر سلبا في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وأكد وزراء الخارجية من جديد تصميمهم على متابعة مبادرة الخطة الجديدة بعزم لا يلين. واتفقوا على إعطاء أولوية لمتابعة مبادرتهم في سياق عملية الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار التي ستبدأ في عام ٢٠٠٢. وخلصوا إلى أن الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي أبدت في عملية استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وأن تنفيذ هذه الالتزامات بات الآن ضرورة حتمية.